مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الاثنين 18 مارس 2024

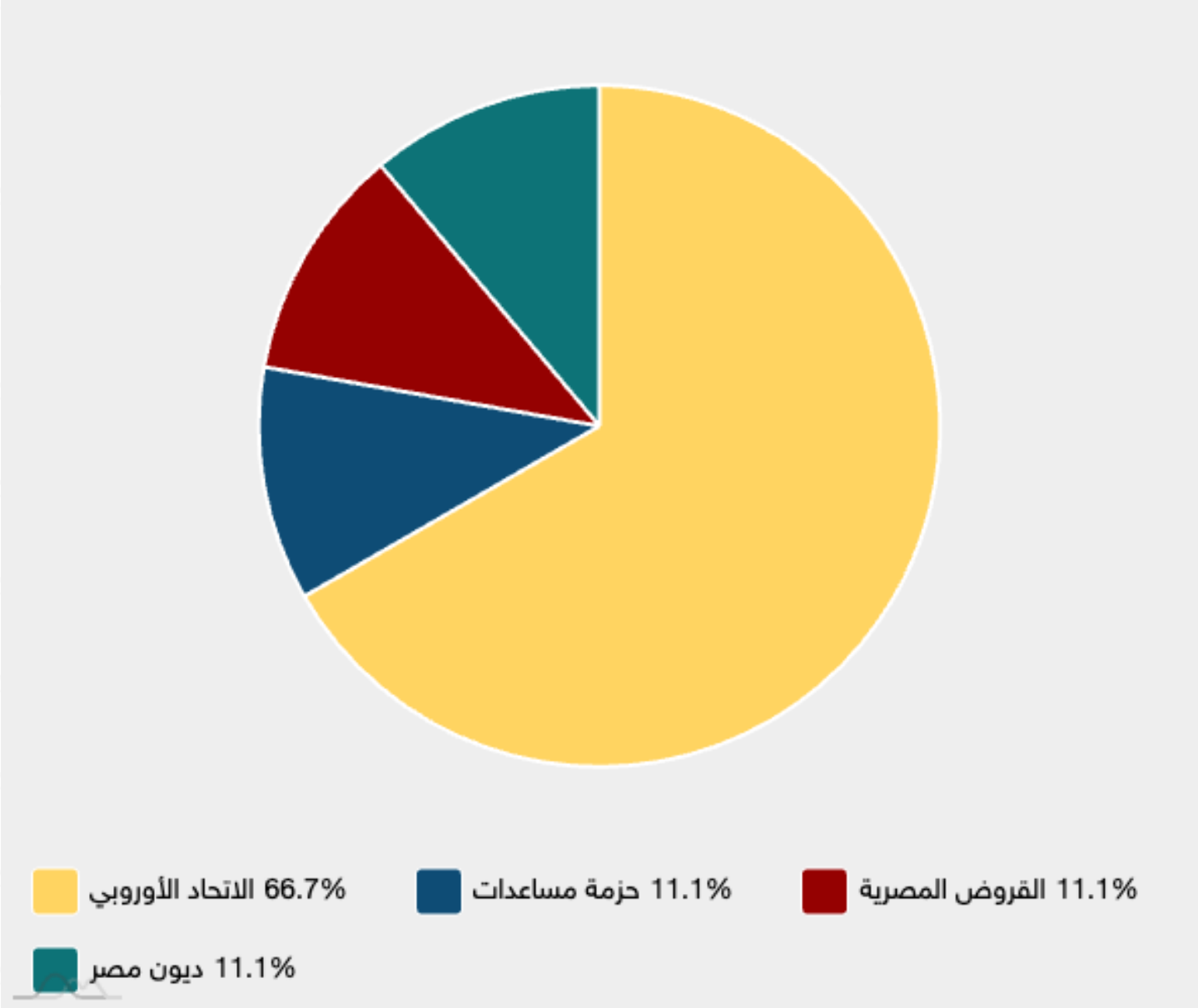

أنسا: ميلوني تقول لقاء تاريخي مع السيسي وفخورة بدور إيطاليا

(ترجمات . أنسا)

اهتمت وكالة أنسا بزيارة رئيسة الوزراء الإيطالية إلى مصر ضمن وفد من الاتحاد الأوروبي لإبرام صفقات تعاون مع القاهرة.

ونقلت الوكالة الإيطالية عن رئيسة الوزراء جيورجيا ميلوني قولها يوم الأحد إن الاجتماع بين زعماء الاتحاد الأوروبي والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لإبرام اتفاق بقيمة 7.4 مليار دولار لتعزيز التنمية مقابل وقف تدفقات المهاجرين كان تاريخيًا، وإنها فخورة بدور إيطاليا في المساعدة في إعداد الاتفاقية.

وقالت في قمة الاتحاد الأوروبي ومصر بشأن الشراكة الاستراتيجية الجديدة التي تضم رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين وزعماء بلجيكا والنمسا واليونان وقبرص: «الرئيس السيسي، زملائي الأعزاء، هذا اجتماع تاريخي بين مصر والاتحاد الأوروبي. أنا فخورة بالدور الذي لعبته إيطاليا في تحقيق هذا الهدف».

وأضافت أن «الشراكة العالمية والاستراتيجية بين مصر والاتحاد الأوروبي هي جزء من السياق الحالي الذي نواجه فيه عديدًا من الأزمات التي يمكن أن تزعزع استقرار منطقة البحر المتوسط إلى مستوى لا يمكن تصوره».

وأضافت أن من بين التحديات المشتركة التي يجب مواجهتها معًا «الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة والتنمية والهجرة».

وقالت إن «هذه المبادرة تظهر رغبتنا في تعزيز وتشجيع أسلوب هيكلي جديد للتعاون بين ضفتي البحر المتوسط».

بلومبرج: الأسواق الحدودية تستقطب مستثمري السندات من خلال «التحول الجذري»

(ترجمات . بلومبيرغ)

سلط تقرير لوكالة بلومبرج الضوء على جذب الأسواق الحدودية في دول عدة من بينها مصر مستثمري السندات بعد التحولات الجذرية في السياسات الاقتصادية في تلك الدول.

وقالت الوكالة الأمريكية إن الأسواق الحدودية شرعت في تحولات سياسية جريئة، وبدأ المستثمرون في السندات بالعملة المحلية في جني الفوائد.

فقد قامت البنوك المركزية عبر الاقتصادات الحدودية الرئيسة بما في ذلك مصر وكينيا ونيجيريا برفع أسعار الفائدة بشكل كبير في الأشهر الأخيرة، في حين نفذت أيضًا خطوات لتحرير الأسواق.

وتشير هذه التدابير، التي تهدف إلى كبح موجة التضخم الناجمة جزئيًا عن انخفاض قيمة العملات، إلى التزام

متزايد بالعقيدة المالية والاستقرار. ويقوم بعض مديري الأموال بالفعل بوضع محافظهم الاستثمارية للاستفادة من انخفاض العائدات وتعزيز العملات.

ونقلت الوكالة عن تشارلي روبرتسون، رئيس الإستراتيجية الكلية في مؤسسة فيم بارتنرز:» لقد قدمت الأسواق الحدودية في السنوات الأخيرة مزيجًا رهيبًا من أسعار الفائدة الحقيقية السلبية والعملات المبالغ في تقدير قيمتها. والآن لدينا عملات رخيصة، وفي بعض الحالات، لدينا أعلى أسعار الفائدة الحقيقية في العالم. لقد كان تحولًا جذريًا».

وقال روبرتسون إن الطلب على السندات بالعملة المحلية في كينيا ومصر ارتفع منذ أن رفعت الدولتان أسعار الفائدة القياسية. وقال إن نيجيريا قد تشهد اهتمامًا مماثلًا بمجرد أن يكمل بنكها المركزي دورة رفع أسعار الفائدة.

وقد انتقلت أسعار الفائدة الحقيقية السابقة في الأسواق الحدودية - الفرق بين العائدات الاسمية ومعدل التضخم المتوقع - إلى المنطقة الإيجابية، وفقا لحسابات مجموعة جولدمان ساكس. وهذا من شأنه أن يمنح تلك الأسواق ميزة عائد متزايدة بينما تتحرك الأسواق المتقدمة الرئيسة لخفض أسعار الفائدة.

وقال بيتر ماربر، كبير مسؤولي الاستثمار للأسواق الناشئة في شركة أبرتشر انفستور ومقرها نيويورك: «هناك بالتأكيد فرص في الأسواق الحدودية». وأضاف أن انخفاض قيمة العملة وارتفاع العائدات في دول مثل مصر ونيجيريا والأرجنتين وتركيا تجعل أسواق السندات المحلية هذه جذابة.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم بعض الصناديق السيادية ذات التصنيف المنخفض فروق أسعار بالدولار الأمريكي تصل إلى 1000 نقطة أساس، مما يتيح مجالًا للضغط مع بدء أسعار الفائدة الأمريكية في الانخفاض هذا العام، حسبما قال ماربر.

بلومبرج: الاتحاد الأوروبي يعزز علاقاته مع مصر من خلال حزمة مساعدات بقيمة 7.4 مليار يورو

(ترجمات . بلومبيرغ)

تابعت وكالة بلومبرج الاتفاقية التي أبرمتها مصر مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز الشراكة الاستراتيجية والتعاون بين الجانبين في عدد من القضايا من أبرزها الهجرة.

وقالت الوكالة الأمريكية إن الاتحاد الأوروبي تعهد بتقديم حزمة مساعدات بقيمة 7.4 مليار يورو (8.1 مليار دولار) لمصر، في أحدث دفعة من المجتمع الدولي لدعم الاقتصاد المتعثر في دولة شمال إفريقيا التي تعتبر حيوية للاستقرار الإقليمي.

وسيجري صرف مزيج المنح والقروض، الذي أعلنته رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين يوم الأحد، حتى عام 2027 وسيساعد الدولة التي يبلغ عدد سكانها حوالي 105 ملايين نسمة على التغلب على أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود. وانضم إليها في القاهرة زعماء دول من بينها إيطاليا واليونان وقبرص.

وقالت فون دير لاين، متحدثة في الحدث الذي استضافه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي: «إننا نتقاسم مصالح استراتيجية في الاستقرار والازدهار». وأضافت: «نظرًا لثقلكم السياسي والاقتصادي، فضلًا عن موقعكم الاستراتيجي في منطقة مضطربة للغاية، فإن أهمية علاقاتنا ستزداد بمرور الوقت».

وكان هذا التركيز واضحًا في القرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بترقية علاقته مع مصر، التي تفاقمت أزماتها بسبب الصراعات في غزة والسودان المجاورتين، إلى علاقة «شراكة استراتيجية».

وقال رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس في مؤتمر صحفي متلفز بعد الإعلان رسميًا عن الصفقة: «إن استقرار وازدهار مصر لهما أهمية بالغة للاتحاد الأوروبي». وشدد زعماء آخرون، بما في ذلك من النمسا وإيطاليا، على قضية الهجرة، قائلين إن التعاون المستدام ضروري للحد من هذه الممارسة التي أصبحت قضية رئيسة للاتحاد الأوروبي.

وفي مقدمة المحادثات أيضا كان الصراع بين إسرائيل وحماس. وقالت فون دير لاين إن الجميع «قلقون للغاية» بشأن الحرب في غزة ومن الضروري التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بالنظر إلى الوضع الإنساني في القطاع الذي وصفه ميتسوتاكيس اليوناني بأنه «ببساطة غير مقبول».

وفي تفاصيل برنامج التمويل، أشار الاتحاد الأوروبي إلى أولويات مثل الاستقرار الاقتصادي والاستثمارات والتجارة والهجرة والأمن ووضع ستة ركائز تشمل الديمقراطية.

وفي مواجهة النقص الحاد في النقد الأجنبي، كانت مصر على شفا كارثة اقتصادية حتى أعلنت عن استثمار بقيمة 35 مليار دولار من دولة الإمارات العربية المتحدة في أواخر فبراير. وقد مهد ذلك الطريق لتخفيض قيمة العملة المصرية الذي طال انتظاره في وقت سابق من هذا الشهر وتوسيع قرض صندوق النقد الدولي بقيمة 8 مليارات دولار.

وتتضمن حزمة الاتحاد الأوروبي 5 مليارات يورو من القروض الميسرة و1.8 مليار يورو من الاستثمارات في مشاريع تتعلق بالطاقة المتجددة والأمن الغذائي. وهناك أيضًا 600 مليون يورو في شكل منح، ثلثها مخصص لـ«إدارة الهجرة».

وأصبحت مصر موردًا متزايد الأهمية للغاز الطبيعي لأوروبا في ظل سعيها للحصول على بدائل في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. وهي أيضًا دولة عبور أساسية للمهاجرين الذين يسعون للعبور إلى أوروبا.

وقال وزير المالية المصري محمد معيط إنه من المتوقع أيضًا إبرام اتفاقيات تمويل جديدة مع البنك الدولي والمملكة المتحدة واليابان.

جريك ريبورتر: اليونان ومصر توقعان اتفاقية تعاون رفيعة المستوى

(ترجمات . مؤشر)

نشرت صحيفة جريك ريبورتر تقريرًا أعدّه فيليب كريسوبولوس يستعرض فيه اتفاقية التعاون التي وقعتها مصر

واليونان في القاهرة.

وقالت الصحيفة اليونانية إن رئيس وزراء اليونان كيرياكوس ميتسوتاكيس والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وقعا اتفاقًا بشأن إنشاء مجلس التعاون رفيع المستوى في القاهرة يوم الأحد.

وأدلى رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ببيان مشترك بعد توقيع الاتفاق.

وجرى التوقيع على الاتفاقية الثنائية بين اليونان ومصر قبل اجتماع مشترك بين الزعيمين ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين وزعماء بلجيكا، وإيطاليا، والنمسا، وقبرص.

وقال ميتسوتاكيس خلال البيانات المشتركة التي أدلت بها جميع الأطراف المشاركة: «بالنسبة لنا اليوم هو يوم ممتاز لهذا التعاون الاستراتيجي مع مصر». وشدد رئيس الوزراء اليوناني على أن «استقرار مصر وازدهارها لهما أهمية قصوى للاتحاد الأوروبي، واليونان داعم له».

وأضاف أن اليونان مستعدة للمساعدة في أي جهد لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وقال ميتسوتاكيس إن بلادنا لها دور قيادي في عملية «الدروع».

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية المرسلة إلى غزة المنكوبة بالحرب، قال ميتسوتاكيس: «نهنئ قبرص على فتح ممر إنساني جديد».

وفيما يتعلق بالتعاون في مجال الطاقة بين البلدين، قال رئيس الوزراء اليوناني: «يمكن أن تصبح مصر مركزًا للطاقة في المنطقة. سنواصل الترويج لمشاريع مثل خط أنابيب الربط البيني جريجي».

ومن جانبه قال الرئيس المصري: إن زيارتكم اليوم لها أهمية رمزية كبيرة لأننا معًا أحدثنا تغييرًا في تعاوننا. وأكد السيسي أنه جرى الاتفاق على عقد قمة بين الاتحاد الأوروبي ومصر في النصف الثاني من عام 2024.

وأضاف أن «مصدر قلقنا الكبير هو الحرب في فلسطين. وسنطالب بوقف فوري لإطلاق النار وفتح ممرات للمساعدات الإنسانية».

تايمز أوف إسرائيل: خلال زيارتها للقاهرة، رئيسة المفوضية الأوروبية تقول إن غزة تواجه مجاعة

(ترجمات . تايمز أوف إسرائيل)

اهتمت صحيفة تايمز أوف إسرائيل بتصريحات رئيسة المفوضية الأوروبية في القاهرة حول رفض عملية إسرائيلية في رفح والدعوة لوقف إطلاق في النار في غزة.

ونقلت الصحيفة العبرية عن رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين يوم الأحد قولها إن غزة تواجه مجاعة

ويجب التوصل إلى اتفاق سريع لوقف إطلاق النار في الحرب في غزة.

وقالت فون دير لاين للصحفيين متحدثة في القاهرة بعد توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي: «غزة تواجه المجاعة ولا يمكننا قبول ذلك».

وأضافت: «من المهم التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار بسرعة الآن، بما يؤدي إلى تحرير الرهائن والسماح بوصول المزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة».

وقال السيسي إن مصر والزعماء الأوروبيين اتفقوا على رفض العملية العسكرية الإسرائيلية في رفح.

وقال السيسي إن العملية «من شأنها أن تضاعف الكارثة الإنسانية التي يعاني منها المدنيون في قطاع غزة، بالإضافة إلى آثار تلك العملية على تصفية القضية الفلسطينية، وهو ما ترفضه مصر جملة وتفصيلًا».

وجاءت تعليقات الزعيمين في أعقاب الإعلان عن حزمة تمويل بقيمة 7.4 مليار يورو (8.1 مليار دولار) من الاتحاد الأوروبي لمصر، بالإضافة إلى تحسين العلاقات مع الدولة الواقعة في شمال إفريقيا، كجزء من حملة - انتقدتها جماعات حقوق الإنسان - لوقف تدفق المهاجرين إلى أوروبا.

وانضم إلى فون دير لاين والسيسي في القاهرة زعماء النمسا وبلجيكا وقبرص واليونان وإيطاليا في حفل التوقيع.

وأشارت الصحيفة إلى أن مصر، الغارقة في أزمة اقتصادية طاحنة، تقع على حدود ليبيا التي مزقتها الحرب ومركز صراعين مستمرين – الحرب في قطاع غزة وحرب السودان بين القوات المسلحة النظامية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية.

وقال مسؤول بالمفوضية في وقت سابق، متحدثًا شريطة عدم الكشف عن هويته، مشيرًا إلى «موقع مصر المهم في منطقة صعبة للغاية»، مضيفًا أن «مصر دولة مهمة لأوروبا اليوم وفي الأيام المقبلة».

وتستضيف مصر بالفعل حوالي تسعة ملايين مهاجر ولاجئ، من بينهم أربعة ملايين سوداني و1.5 مليون سوري، بحسب المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة.

الجارديان: قادة الاتحاد الأوروبي متهمون بـ«مكافأة القمع» بصفقة بقيمة 7.4 مليار يورو مع مصر

(ترجمات . الجارديان)

أبرز تقرير نشرته صحيفة الجارديان الانتقادات التي وجهها برلمانيون أوروبيون ومجموعات حقوقية للاتفاقية التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع مصر والتي تمنح الأخيرة حزمة مساعدات مالية.

وقالت الصحيفة البريطانية إن من المقرر أن يوقع الزعماء الأوروبيون على صفقة بقيمة 7.4 مليار يورو مع مصر بعد أيام فقط من اتهام أعضاء البرلمان الأوروبي لبروكسل بـ «تمويل الديكتاتوريين».

وتشكل اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومصر جزءًا من أحدث محاولة للكتلة لمنع اللاجئين من عبور البحر المتوسط، وتأتي بعد أقل من عام من توقيع اتفاقية هجرة واقتصادية مثيرة للجدل بقيمة 150 مليون يورو (128 مليون جنيه إسترليني) مع تونس.

ومن المفهوم أن الصفقة التي من المتوقع أن يوقعها الزعماء يوم الأحد، والتي تفوق قيمة الصفقة التونسية، ستشمل 5 مليارات يورو في شكل قروض ميسرة لدعم الإصلاحات الاقتصادية مع مليار يورو منها كمساعدة عاجلة لعام 2024.

وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون في مجالات مثل الطاقة المتجددة والتجارة والأمن مع تقديم المنح والقروض وغيرها من التمويل على مدى السنوات الثلاث المقبلة لدعم الاقتصاد المصري المتعثر.

وإلى جانب رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، يوم الأحد، رئيسة الوزراء الإيطالية، جورجيا ميلوني، التي قادت الصفقة التونسية، وألكسندر دي كرو، رئيس وزراء بلجيكا، التي تتولى حاليا الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، وكرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء اليونان.

القلق من عدم الاستقرار

ولفتت الصحيفة إلى أن الحكومات الأوروبية تشعر منذ فترة طويلة بالقلق بشأن خطر عدم الاستقرار في مصر، الدولة التي يبلغ عدد سكانها 106 ملايين نسمة والتي تكافح من أجل جمع العملة الأجنبية. وقد دفعت الشدائد الاقتصادية والفقر أعدادًا متزايدة إلى مغادرة البلاد في السنوات الأخيرة.

وتشعر اليونان وإيطاليا بالقلق أيضًا بشأن خطر حدوث أزمة لاجئين أخرى من غزة ومصر، التي تستضيف حوالي 450 ألف لاجئ من السودان، وفقًا لبيانات شهر مارس الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ومن المفهوم أن جزءًا صغيرًا من مبلغ 2.4 مليار يورو الذي ليس على شكل قروض سوف يُخصص لدعم تأمين الحدود مع السودان وليبيا مع مزيد من المساعدات لاستضافة اللاجئين.

وسوف تُخصص شريحة أخرى من الحزمة لبرامج التحفيز الاقتصادي لتحفيز الاستثمار في الأعمال التجارية.

انتقادات حقوقية

وقالت هيومن رايتس ووتش إن الاتفاق المتوقع «سيكافئ الزعيم المصري الاستبدادي... لمنعه مغادرة المهاجرين نحو أوروبا».

وقالت إنه منذ أن تولى السيسي السلطة في انقلاب عام 2013 وأصبح رئيسًا في عام 2014، فإن حكوماته «حكمت مصر بقبضة من حديد»، وقمعت المعارضة، وسجنت المنتقدين، وخنقت وسائل الإعلام والمجتمع المدني.

وقالت في بيان: «الآن تجري مكافأة هذا القمع السحيق بدعم جديد من الاتحاد الأوروبي».

وبعد تعرضه لانتقادات حادة من جانب أعضاء البرلمان الأوروبي يوم الأربعاء، قال الاتحاد الأوروبي إنه يسعى جاهدًا للعمل مع جيرانه والمساعدة في تحسين الديمقراطية والامتثال لحقوق الإنسان من خلال الشراكات بدلًا من قطع العلاقات معهم.

ومن المتوقع أن يتضمن الإعلان المشترك المكون من أربع صفحات والذي سيصدر بشأن الصفقة التزامات بشأن حقوق الإنسان.

وجاء في تسريب للبيان: «ستواصل مصر والاتحاد الأوروبي العمل على التزاماتهما لمواصلة تعزيز الديمقراطية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، على النحو المتفق عليه في أولويات الشراكة. والاتحاد الأوروبي على استعداد لمساعدة مصر في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لحقوق الإنسان بما يتماشى مع أحكام اتفاقية الشراكة وأولويات الشراكة 202-2021»».

وينص الإعلان، الذي يصف «الشراكة الإستراتيجية والشاملة»، أيضًا على أن «الاتحاد الأوروبي يعترف بمصر كشريك موثوق به، فضلاً عن الدور الجيوستراتيجي الفريد والحيوي لمصر باعتبارها ركيزة للأمن والاعتدال والسلام في منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط والشرق الأدنى وأفريقيا».

وتقول أيضًا إن الصفقة ترتكز على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة.

أسوشيتد برس: الاتحاد الأوروبي يعلن عن حزمة مساعدات بقيمة 8 مليارات دولار لمصر

(ترجمات . أسوشيتد برس)

اهتمت الصحافة الأجنبية بزيارة عدد من قادة الاتحاد الأوروبي لمصر والإعلان عن حزمة مساعدات للقاهرة بقيمة 8 مليارات دولار.

وفي هذا الصدد، قالت وكالة أسوشيتد برس في تقرير نشرته عدة صحف إن الاتحاد الأوروبي أعلن يوم الأحد عن حزمة مساعدات بقيمة 8 مليارات دولار لمصر التي تعاني من ضائقة مالية مع تزايد المخاوف من أن الضغوط الاقتصادية والصراعات في الدول المجاورة قد تدفع المزيد من المهاجرين إلى الشواطئ الأوروبية.

ومن المقرر أن تُبرم الاتفاق خلال زيارة الأحد التي ستقوم بها رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين وزعماء بلجيكا وإيطاليا والنمسا وقبرص واليونان، بحسب مسؤولين مصريين. والتقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بشكل منفصل مع فون دير لاين ورئيس الوزراء البلجيكي ألكسندر دي كرو، الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، قبل حفل التوقيع بعد ظهر الأحد.

شراكة استراتيجية

وتشمل الحزمة منحًا وقروضًا على مدى السنوات الثلاث المقبلة لأكبر دولة في العالم العربي من حيث عدد السكان، وفقًا لبعثة الاتحاد الأوروبي في القاهرة.

وبحسب وثيقة صادرة عن بعثة الاتحاد الأوروبي في مصر، فقد رفع الجانبان تعاونهما إلى مستوى «الشراكة الإستراتيجية والشاملة»، الأمر الذي يمهد الطريق لتوسيع التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات

الاقتصادية وغير الاقتصادية.

وقال مكتب السيسي في بيان، إن الصفقة تهدف إلى تحقيق «قفزة كبيرة في التعاون والتنسيق بين الجانبين وتحقيق المصالح المشتركة».

وسيقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة للحكومة المصرية لتحصين حدودها خاصة مع ليبيا، وهي نقطة عبور رئيسة للمهاجرين الفارين من الفقر والصراعات في أفريقيا والشرق الأوسط، وسيدعم الحكومة في استضافة السودانيين الذين فروا من القتال المستمر منذ عام تقريبا بين الجنرالات المتنافسين في بلادهم.

وظلت مصر على مدى عقود ملجأ للمهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذين يحاولون الهروب من الحرب أو الفقر. وفي نظر البعض، تعتبر مصر وجهة وملاذاً، وأقرب وأسهل بلد يمكنهم الوصول إليه. وفيما يخص الآخرين، فهي نقطة عبور قبل محاولة عبور البحر المتوسط الخطيرة إلى أوروبا.

وفي حين أن الساحل المصري لم يكن نقطة انطلاق أساسية لمهربي البشر والمتاجرين بالبشر الذين يرسلون قوارب مكتظة عبر البحر المتوسط إلى أوروبا، تواجه مصر ضغوط الهجرة من المنطقة، مع التهديد الإضافي الذي يلوح في الأفق المتمثل في امتداد الحرب بين إسرائيل وحماس عبر حدودها. .

ومن شأن الصفقة أن تضخ الأموال التي تشتد الحاجة إليها في الاقتصاد المصري الذي تضرر بشدة من سنوات من التقشف الحكومي، وجائحة فيروس كورونا، وتداعيات الغزو الروسي واسع النطاق لأوكرانيا، ومؤخراً، الحرب في غزة.

وأشارت الوكالة إلى أن مصر توصلت إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في وقت سابق من هذا الشهر لزيادة قرض الإنقاذ إلى 8 مليارات دولار، ارتفاعاً من 3 مليارات دولار، بعد مفاوضات ماراثونية. وقد اقترن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإصلاحات اقتصادية شملت تعويم الجنيه المصري ورفعاً حاداً لسعر الفائدة.

ويتبع اتفاق الاتحاد الأوروبي نموذج الاتفاقات الموقعة مؤخراً مع تونس وموريتانيا والتي تعهدت بتقديم أموال مقابل تحصين حدودهما. وكانت كل من تونس وموريتانيا نقطتي انطلاق رئيستين للمهاجرين الذين يعبرون البحر المتوسط وامتداد المحيط الأطلسي إلى إيطاليا وإسبانيا، على التوالي، وقد تعرضتا أيضاً لانتقادات بسبب انتهاكات مزعومة ضد المهاجرين.

انتقادات الجماعات الحقوقية

ولفتت الوكالة إلى أن الحزمة أثارت انتقادات من جماعات حقوق الإنسان الدولية بشأن سجل حقوق الإنسان في مصر. وحثت منظمة العفو الدولية الزعماء الأوروبيين على عدم التواطؤ مع انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في مصر.

وقالت إيف جيدي، رئيسة مكتب المؤسسات الأوروبية في منظمة العفو الدولية: «يجب على زعماء الاتحاد الأوروبي التأكد من أن السلطات المصرية تتبنى معايير واضحة لحقوق الإنسان». وأشارت جيدي إلى القيود التي تفرضها مصر على وسائل الإعلام وحرية التعبير وقمع المجتمع المدني.

ورداً على سؤال حول أخلاقية مثل هذه الصفقات في وقت سابق من هذا الأسبوع في بروكسل، أقر المتحدث باسم المفوضية الأوروبية، إريك مامر، بوجود مشكلات في جميع هذه البلدان لكنه دافع عن هذه الشراكات رغم ذلك.

/ moasher

وقال للصحفيين: «نعم، نعرف الانتقادات المتعلقة بحقوق الإنسان في تلك البلدان، ومن الواضح أن هذه مشكلة».

وتابع: «هل هذا يعني أننا يجب أن نقطع كل العلاقات؟ وهل سيؤدي ذلك إلى تحسن الوضع؟ أم ينبغي لنا أن نحاول إيجاد طريقة للعمل مع تلك البلدان لتحسين الوضع على الأرض للسكان المحليين والمهاجرين القادمين إلى تلك البلدان؟».